

بناء القدرات لصنع القوانين والسياسات حول التهجير

الجلسة الثالثة: الرد والمسؤولية

لمحة

نظرًا لعيش المهجرين داخل حدود بلدهم ومن ضمن سلطة حكوماتهم، تقع المسؤولية الأساسية في تلبية حاجات الحماية والمساعدة على عاتق السلطات الوطنية. تتناول هذه الجلسة دور السلطات الوطنية في منع التهجير والرد عليه كعنصر من سيادتها.

على الرد الوطني وفقًا لتعريفه أن يكون شاملاً. عليه أن يشمل جميع حالات التهجير والمهجرين من دون تمييز. يعني ذلك أن المسؤولية الوطنية يجب أن تكون هي أيضاً شاملة، تشمل النساء والأطفال وكبار السن وجميع المجموعات الأخرى التي تملك حاجات محددة. يجب أن تشمل جميع الحاجات، بما في ذلك الحماية والغذاء والنظافة والمياه والسكن والرعاية الطبية والمساعدات الإنسانية الأساسية الأخرى، وجميع مراحل التهجير وجميع المناطق المتأثرة.

يركّز القسم الأول من الجلسة على تحديد النواقص في الردود الوطنية، فيما يتناول القسم الثاني مكان مسؤولية الدولة. يتم عرض إطار عمل بروكينز - برن للمسؤولية الوطنية، الذي يحدد معايير لمعالجة التهجير من هذا المنطلق. دمج عدد كبير من القوانين والسياسات مجالات المسؤولية التي يتناولها إطار العمل.

في ما يلي الخطوات الأساسية العشر للسلطات الوطنية من أجل الرد على التهجير في إطار عمل بروكينز - برن للمسؤولية الوطنية:

- تلافى التهجير والحد من آثاره السلبية
- زيادة التوعية الوطنية حول المسألة
- جمع معلومات حول عدد المهجرين وحالتهم
- دعم التدريب حول حقوق المهجرين
- إنشاء إطار قانوني لدعم حقوق المهجرين

- تطوير سياسة وطنية حول التهجير الداخلي
- تعيين مرجع مؤسساتي حول مسألة المهجرين
- تشجيع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في معالجة التهجير
- ضمان مشاركة المهجرين في صنع القرارات
- دعم الحلول المستدامة
- تخصيص الموارد الكافية للموضوع
- التعاون مع المجتمع الدولي عندما تكون القدرات الوطنية محدودة

تتضمن المسؤوليات الوطنية التوعية حول مسألة التهجير. على الأدوات الوطنية ومخططات التطبيق أن ترغم السلطات الوطنية على الإقرار العلني بوجوده، والإعلان عن حجمه، وتناول المسائل والمشاكل التي يعاني منها المهجرون، وتدريب هيئات على غرار قوات الأمن للتعامل مع الوضع.

يدعو القسم الرابع من القانون الكيني الصادر سنة 2012 حول المهجرين الحكومة الوطنية إلى إطلاق حملات توعية وتربية وإعلام للرأي العام وضمها إلى المناهج المدرسية والجامعية. كما تدعو السلطات المحلية إلى اتخاذ تدابير مماثلة على مستوى المنطقة والمدينة.

إن حماية المهجرين وغيرهم من الجماعات المتأثرة قد يكون من المسؤولية الأساسية للدولة، إلا أن اتفاقية كامبالا تطرح أيضًا مبدأ المسؤولية الجماعية التي تكون فيها أطراف أخرى مدعوة للعب أدوار أساسية. يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار في بلورة اقتراحات لتحسين الأنظمة الوطنية.

بنهاية الجلسة، على المشاركين أن يتمكنوا من:

الغايات

- تحديد ما يعيق تلافي التهجير وإطلاق الرد عليه
- مراقبة أسس مفهوم المسؤولية الوطنية تجاه المهجرين وتداعياته
- تحديد الخطوات التي تحتاج دولة ما إلى اتخاذها من أجل احترام مسؤولياتها تجاه المهجرين

النقاط الأساسية

تنتج المسؤولية الوطنية عن السيادة، وهو مفهوم يندرج ضمن شقين: حق عدم التدخل من الخارج وواجب الإعتناء بسكان البلد.

- تأدية المسؤوليات لحماية المهجرين ومساعدتهم في دولة ما من أجل إظهار سيادتها.
- تكون المسؤولية الوطنية تجاه المهجرين من خلال الخوض في عدد من المرافق العمالية المختلفة

- تحدّد المعايير القانونية الدولية والإقليمية فحوى مسؤولية الدول تجاه المهجّرين

- Addressing Internal Displacement: A Framework for National Responsibility, Brookings–Bern 2005

- اتفاقية كامبالا، 2009

- المبادئ التوجيهية، 1998

- National responsibility and internal displacement: a framework for action, Erin Mooney 2005

- التحديات التي تعيق تلافى التهجير والردود عليه

مراجع

- National responsibility and internal displacement: a framework for action by Erin Mooney.

- التحديات التي تعيق تلافى التهجير والردود عليه

مستندات توزّع
على المشاركين